



قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٥) لسنة ٢٠٢٥

في شأن تنظيم المعلومات الجيومكانية

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن إنشاء المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية،
- وبناءً على ما عرضه رئيس مجلس إدارة المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية، وموافقة مجلس الوزراء،

قرر:

(١) المادة

التعريفات

تُطبق التعريفات الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ المشار إليه، على هذا القرار، وفيما عدا ذلك يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرین كل منها، مالم يقضِ سياق النص بغير ذلك:

الدولة	: الإمارات العربية المتحدة.
المرسوم بقانون	: المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن إنشاء المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية.
السلطة المختصة	: الجهة المحلية التي تولى تنظيم وترخيص وتصريح الأنشطة الجيومكانية، وتُعد المرجع الرسمي والمختص للمعلومات الجيومكانية ضمن نطاق الإمارة التابعة لها.
الشخص الاعتباري	: الشخص الاعتباري الخاص.
المعلومات	: المعلومات والبيانات المتعلقة بموقع جغرافي محدد وتشمل المعلومات الجيومكانية الأساسية والرئيسية.
المعلومات الجيومكانية الأساسية	: مجموعة البيانات الجيومكانية المرجعية التي تشكل الأساس الضروري لتحديد الموقع الجغرافية بدقة، وتوفير إطار مكاني موحد لجمعية أنواع المعلومات الجيومكانية الأخرى، وتشتمل هذه البيانات المعلومات الأساسية التي تستخدمها جميع القطاعات، وتتميز بالدقة العالية والاستقرار والثبات، ويُحددها المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة.





ال المعلومات الجيومكانية الرئيسية :	مجموعة البيانات الجيومكانية المتخصصة التي تخدم قطاعات معينة، وتتوفر معلومات تفصيلية حول ظواهر أو أنشطة محددة، تتميز هذه البيانات بالتنوع والتغير النسبي، وتعتمد على المعلومات الجيومكانية الأساسية لتحديد الموضع، ويُحدّدها المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة.
البيانات الوصفية :	المعلومات التي توضح وتصف حزم المعلومات الجيومكانية والخدمات ذات الصلة، بما يتيح اكتشافها وفرزها والاستفادة منها.
أمن المعلومات :	مجموعة من التدابير والإجراءات والعمليات التقنية والتنظيمية المعدة لحفظ على حماية خصوصية وسرية، وسلامة، ووحدة المعلومات الجيومكانية، وتكاملها وتوافقها.
المسرد الوطني :	قاعدة البيانات الوطنية للأسماء الجغرافية.
الخرائط :	رسم هندسي للمعاليم الطبيعية وغير الطبيعية لموقع محدد من سطح الأرض، وبمقاييس رسم محدد، التي تظهر الرموز والعلاقات المكانية بين هذه المعاليم.
الخرائط الرسمية :	الخرائط والمنتجات التي يصدرها المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية، والتي يصادق عليها المركز وفقاً للمرسوم بقانون.
النموذج الموحد :	مجموعة موحدة من مواصفات تصميم عناصر قاعدة بيانات المعلومات الجيومكانية في بيئه مكانية مشتركة تصف طبقات المعلومات الجيومكانية، وتمثيلها المكاني، والبيانات الوصفية فيها، والعلاقة بين العناصر وقواعد صحة تلك العلاقة، وقواعد العرض الخرائطي لها، ومتطلبات بيانات التعريف لها.
الأسماء الجغرافية :	أسماء تطلق على موقع أو معلم للإشارة إلى مكان أو معلم معين أو منطقة معينة وتتضمن المدن والأحياء والمعالم الطبيعية أو المعالم المشيدة.
نقاط التحكم :	نقاط يتم إنشاؤها كعلامات مساحية ثابتة ويتم حساب إحداثياتها بدقة عالية لتكون مرجعاً في الأعمال المساحية والقياسات.
المرجع الجيوديسي :	نظام مرجعي يتم من خلاله تحديد خطوط الطول والعرض والإحداثيات التربيعية والارتفاعات وقياسات الجاذبية داخل الدولة.
أنشطة المساحة :	يشمل إنشاء المحطات المساحية ونقاط التحكم المساحية، وإجراء المسح البري أو الجوي أو البحري.





أنشطة المعلومات : كل ما يتعلق بالمعلومات الجيومكانية، بما في ذلك إنشاءها وجمعها وحصرها واستخدامها ومسحها وتوزيعها وتخزين كافة البيانات المتعلقة بها.

الأنشطة : أنشطة المساحة والمعلومات الجيومكانية التي تتطلب الحصول على ترخيص من المركز لممارستها، ويصدر بتحديدها قرار من قبل رئيس مجلس الإدارة بالتنسيق مع السلطات المختصة.

الأعمال : الأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل الأشخاص على مستوى الدولة والتي تتطلب الحصول على تصريح من قبل المركز أو السلطة المختصة بحسب الأحوال، قبل البدء بتنفيذها.

الترخيص : شهادة عدم الممانعة التي يصدرها المركز لممارسة الأنشطة.

التصريح : الموافقة الصادرة من المركز أو السلطة المختصة بحسب الأحوال، لتنفيذ الأعمال.

السجل المرجعي : السجل الذي يعده المركز، لقيد البيانات المتعلقة بترخيص الأنشطة وتصريح الأعمال.

المادة (2)

نطاق سريان القرار

مع مراعاة التشريعات المحلية السارية بشأن تنظيم وجمع وإدارة واستخدام وتبادل وتوزيع ونشر المعلومات الجيومكانية والأنشطة المرتبطة بها، تسري أحكام هذا القرار على الأنشطة والأعمال التي تمارسها الجهات المعنية والأشخاص في كافة أنحاء الدولة، بما في ذلك المناطق الحرة.

المادة (3)

أهداف القرار

يهدف هذا القرار إلى الآتي:

- وضع القواعد التي تحكم تنظيم وجمع وإدارة واستخدام وتبادل وتوزيع ونشر المعلومات الجيومكانية في الدولة.
- وضع إطار شامل لتنظيم الأنشطة والأعمال والخدمات ذات الصلة ومراقبتها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون.
- المحافظة على أمن وسرية المعلومات الجيومكانية.





المادة (4)

ترخيص ممارسة الأنشطة

- دون الإخلال بصلاحيات السلطات المختصة لا يجوز ممارسة الأنشطة، إلا بموجب ترخيص يصدره المركز، وفقاً لأحكام هذا القرار.
- يصدر رئيس مجلس الإدارة بالتنسيق مع السلطات المختصة قراراً يحدد فيه الأنشطة التي تتطلب الحصول على ترخيص.
- يتولى المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة وضع الشروط والإجراءات الازمة لترخيص المهنيين المختصين في المعلومات الجيومكانية أو المساحية.

المادة (5)

شروط إصدار الترخيص

- يُشترط لإصدار الترخيص استيفاء مقدم الطلب الشروط الآتية:
 - أن يكون شخصاً مؤسساً وفقاً للتشريعات السارية في الدولة.
 - أن يكون لديه قادر مؤهل حاصل على الموافقات الازمة بموجب التشريعات السارية، للقيام بكافة الأعمال الفنية المرتبطة بالنشاط.
 - الحصول على كافة الموافقات والترخيص الازمة من السلطات المختصة والجهات المعنية ذات الصلة بالنشاط المطلوب ترخيصه.
- يجب أن يتضمن الترخيص البيانات الآتية:
 - الاسم والشكل القانوني للمرخص له.
 - فئة وطبيعة النشاط المرخص.
 - نطاق الترخيص و مدته.

المادة (6)

إجراءات إصدار الترخيص

- يُقدم طلب الحصول على الترخيص وفق النموذج والوسائل التي تُحدد بين المركز والسلطة المختصة، مشفوعاً بالمستندات والوثائق المؤيدة لصحة البيانات الواردة فيه.
- يتولى المركز دراسة الطلب والبت فيه خلال (5) خمس أيام عمل من تاريخ استيفاء الطلب لشروط ومتطلبات الترخيص، وينعد انقضاء هذه المدة دون البت في الطلب رفضاً ضمنياً للطلب.
- للمركز طلب أي موافقات أو معلومات أو مستندات أو وثائق أخرى للبت في الطلب.





4. يتولى المركز إصدار الترخيص خلال (3) ثلاثة أيام عمل من تاريخ البت في الطلب، ويُخطر به مقدم الطلب عبر الوسائل المعتمدة بين المركز والسلطة المختصة.
5. يتم التنسيق بين المركز والسلطة المختصة في حال رفض الطلب، ويُخطر به مقدم الطلب عبر الوسائل المعتمدة بين المركز والسلطة المختصة، على أن يتضمن الإخطار ما يأتي:
 - أ. مضمون القرار.
 - ب. الأسباب الموجبة للقرار.
 - ج. إبلاغ مقدم الطلب بحقه في التظلم من قرار الرفض وفقاً لأحكام هذا القرار.
6. لا يُغنى الترخيص الصادر عن المركز بمقتضى هذا القرار من الحصول على التراخيص الالزمة من الجهات المحلية المختصة وفقاً للتشريعات المعمول بها لديها.
7. تتولى السلطة المختصة تزويد المركز بالتراخيص الصادرة من قبلها وفق الآلية التي يتم التنسيق مع المركز بشأنها.

المادة (7)

مدة الترخيص وتجديده

1. يصدر المركز الترخيص لمارسة الأنشطة لمدة (3) ثلاثة سنوات، على أن يتم تقديم طلب تجديد الترخيص قبل (30) ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاءه، ويتم التجديد وفقاً لذات الشروط والإجراءات المحددة لإصدار الترخيص لأول مرة.
2. يجب على المرخص له إخطار المركز بأى مستجدات أو تغيرات، قد تطرأ بعد إصدار الترخيص أو تجديده، تتعلق بشروطه وأحكامه أو الأنشطة المرخص بها.

المادة (8)

تصريح تنفيذ الأعمال

تقوم السلطة المختصة بإصدار التصاريح الالزمة لتنفيذ الأعمال المرتبطة بأنشطة المساحة والمعلومات الجيومكانية المرخصة للأشخاص ضمن نطاق الإمارة، ويُستثنى من ذلك الحالات التالية والتي تتطلب الحصول على تصريح من المركز بالتنسيق مع السلطة المختصة:

1. أن تشمل الأعمال حدود الدولة مع الدول المجاورة.
2. أن تغطي الأعمال مساحة الدولة كاملة.
3. أن تشمل الأعمال أكثر من إمارة.
4. أن تتضمن الأعمال إنتاج وإصدار الخرائط الرسمية الوطنية.





المادة (9)

شروط منح التصريح

يصدر المركز التصريح بعد استيفاء الشروط الآتية:

- أن يكون مقدم الطلب شخصاً مؤسساً وفقاً للتشريعات السارية في الدولة.
- أن يكون لدى مقدم الطلب ترخيصاً سارياً المفعول لممارسة الأنشطة من المركز.
- تقديم كافة الوثائق والبيانات التي يحددها المركز لإصدار التصريح، بما في ذلك المتعلقة بالموقع والامتداد الجغرافي والإطار الزمني ونطاق العمل والمنهجية والتكنولوجيا المستخدمة والمواصفات المطبقة والنتائج المستهدفة ومزودي الخدمات المشاركون في التنفيذ.
- تقديم تعهد من المدحّف له بتنفيذ الأعمال في حدود ما تضمنه التصريح الصادر له.
- موافقة السلطة المختصة.

المادة (10)

إجراءات منح التصريح

تُطبق بشأن منح التصريح ذات الإجراءات المتعلقة بإصدار الترخيص أو مراجعته أو تجديده المنصوص عليها في المادتين (6) و (7) من هذا القرار، باستثناء ما يتعلق بالمدد الزمنية والتي يتولى المركز تحديدها وفقاً لنوع وطبيعة كل عمل.

المادة (11)

إلغاء الترخيص أو التصريح

- يجوز للمركز إلغاء الترخيص أو التصريح وبالتنسيق مع السلطة المختصة في أي من الحالات الآتية:
 - مخالفة شروط وأحكام الترخيص أو التصريح الواردة في المرسوم بقانون أو في هذا القرار أو أي لوائح أو قرارات أخرى معمول بها لدى المركز.
 - إذا تبيّن بأن المرخص أو المدحّف له قدم وثائق أو مستندات مزورة أو غير حقيقة أو بيانات غير صحيحة.
- يتم إخطار المرخص أو المدحّف له بقرار الإلغاء في موطنه المختار بالبريد المسجل أو الإلكتروني، وذلك خلال (7) سبعة أيام عمل من تاريخ صدوره أو بأي وسيلة أخرى تُحدد بين المركز والسلطة المختصة.





المادة (12)

القيد في السجل المرجعي

1. يتم قيد بيانات الترخيص أو التصريح في السجل المرجعي، وترفق به المستندات الآتية:
 - أ. صورة عن الرخصة التجارية للمرخص أو المصحح له.
 - ب. صورة عن الترخيص الصادر عن المركز في حال قيد بيانات التصريح.
 - ج. صورة عن عقد التأسيس والنظام الأساسي.
2. في حال إلغاء أو تعديل الترخيص أو التصريح، يتم تحديث القيد في السجل المرجعي.

المادة (13)

المعلومات الجيومكانية الأساسية

تشتمل المعلومات الجيومكانية الأساسية على الآتي:

1. المرجع الجيوديسي الوطني.
2. الحدود الدولية والحدود الإدارية.
3. الصور الجوية والفضائية المصححة.
4. الارتفاعات والأعمق.
5. شبكات النقل البري والبحري والجوي.
6. المباني والمنشآت.
7. الغطاء النباتي واستخدامات الأرض.
8. قسمات الأرضي.
9. المياه والخصائص الهيدروغرافية.
10. منشآت البنية التحتية للخدمات الرئيسية.
11. أي معلومات أخرى يحددها المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة.

المادة (14)

المعلومات الجيومكانية الرئيسية

تشتمل المعلومات الجيومكانية الرئيسية على الآتي:

1. المناطق الوظيفية.
2. منشآت البنية التحتية للخدمات الفرعية.





3. الجيولوجيا والتربة.
4. توزيعات السكان.
5. أي معلومات أخرى يحددها المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة.

المادة (15)

حكومة المعلومات الجيومكانية

1. يقوم المركز بتشكيل اللجان وفرق العمل على المستوى الوطني للقيام بمهام وأنشطة معينة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسات والخطط، وتقديم الاستشارات والدراسات الفنية وغيرها من المهام التي يراها المركز ضرورية لتنفيذ وتسخير أعماله.
2. يحدد المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية، الجهات المسؤولة عن تزويد المركز بالمعلومات الجيومكانية الرئيسية والأساسية وأي تحديث فيها.
3. يعمل المركز بموافقة المشاريع المتعلقة بالمعلومات الجيومكانية على مستوى الدولة، وعلى الجهات المعنية تقديم المعلومات المتعلقة بالمشاريع المنفذة والتي يتم تنفيذها أو التي يتم التخطيط لها لتجنب الازدواجية في تنفيذ المشاريع الجيومكانية، وبما يتفق مع الإجراءات المتبعة لديها والتشريعات السارية في هذا الشأن.
4. يقوم المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية لاقتراح ضوابط استيراد وتصدير السلع المرتبطة بالمعلومات الجيومكانية، بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج، ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد.

المادة (16)

القاعدة الوطنية للمعلومات الجيومكانية

1. يتولى المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة إعداد النموذج الموحد للمعلومات الجيومكانية والمعايير والمواصفات المتعلقة بها، بما في ذلك قائمة المعالم الجغرافية ومواصفات وقواعد تجميع البيانات الجيومكانية الازمة للاستخدام في الدولة.
2. تقوم الجهات المعنية بتزويد المركز بالمعلومات الجيومكانية الأساسية والرئيسية وأي تحديث فيها، بناءً على المعايير والمواصفات والإجراءات المتفق عليها مع المركز.
3. يقوم المركز بمعالجة المعلومات الجيومكانية الواردة إليه لمواهتها مع النموذج الموحد والمواصفات الفنية المعمول بها لديه أو إضافة ميزات أخرى أو إنتاج معلومات ضرورية لاستخدام الجهات الحكومية الاتحادية والمحالية.
4. يقوم المركز بتصميم وإنشاء القاعدة الوطنية للمعلومات الجيومكانية وفقاً للنموذج الوطني الموحد والمعايير والمواصفات والإجراءات الصادرة عن المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة.





(17) امداده

المراجع الجيوديسية الوطنية

1. يقوم المركز بإنشاء وتحديث المرجع الجيوديسي الوطني بالتنسيق مع الجهات المعنية ووفقاً للبنية التحتية والأنظمة والمعلومات الجيوديسية الخاصة بها.
2. يتكون المرجع الجيوديسي من العناصر الآتية:
 - أ. الشبكة الوطنية لمحطات الرصد المترافق.
 - ب. الشبكة الوطنية لمحطات المد والجزر.
 - ج. الشبكة الجيوديسية الأفقية والرأسيّة الوطنية.
 - د. المرجع الجيوديسي الأفقي الذي يتم ربطه بالمرجع العالمي المحدث.
 - هـ. المرجع الجيوديسي الرأسي الوطني المبني على مواءمة مستويات المد والجزر في الدولة.
 - و. النموذج الوطني للجاذبية الأرضية.
 - زـ. الجيoid الوطني للدولة.
3. تقوم الجهة المعنية بالبنية التحتية الجيوديسية في الحكومة المحلية بالآتي:
 - أ. إتاحة الربط الإلكتروني للبنية الجيوديسية على مستوى الدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
 - بـ. تزويد المركز بالبيانات الجيوديسية الخاصة بكل محطات الرصد المترافق لدىها وتحديثها.
 - جـ. تزويد المركز بالبيانات الخاصة بالشبكة الجيوديسية الرأسيّة والأفقيّة.
 - دـ. تزويد المركز بالبيانات الجيوديسية الخاصة بمحطات المد والجزر وتحديثها.
 - هـ. تزويد المركز بالبيانات الخاصة بالجاذبية الأرضية وتحديثها.
 - وـ. تزويد المركز بالجيoid المحلي لدى كل جهة إن وجد.
4. يقوم المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية بحسب الأحوال، بتشغيل وتوفير خدمات المرجع الجيوديسي الوطني وإعداد معاملات التحويل من المراجع المحلية إلى المرجع الوطني وإصدار التعليمات الالزامية لاستخدامه في عمليات المسح الميداني والبحري والجوي وإنتاج المعلومات الجيومكانية على المستوى الوطني.

النادلة (18)

قاعدة العنوان الوطني

1. العنوان الوطني هو نظام عنونة موحد يمكن من خلاله الوصول إلى موقع أي مبني أو قطعة أرض في الدولة ويكون من عناصر رئيسية وهي رقم المبني، اسم الشارع، اسم المنطقة، اسم المدينة/اسم الإمارة.



2. مع مراعاة السياسات والأنظمة المحلية، يقوم المركز بإنشاء قاعدة العنوان الوطني وتحديثها وإدارتها وفقاً للمعايير والمواصفات الصادرة عن المركز في هذا الشأن، ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد.
3. على الجهات المعنية تزويد المركز بالمعلومات المتعلقة بالعنوان الوطني وأي تحديث يطرأ عليها.
4. يقوم المركز بتشغيل وتوفير خدمات العنوان الوطني وإصدار الآليات والتعليمات الازمة لتنفيذها وتحديثه واستخدامه على مستوى الدولة، وعلى كافة الجهات الحكومية الاتحادية استخدامه في معاملاتها الرسمية، وفقاً للآليات والقرارات الصادرة من المركز في هذا الشأن، وتقديم الاستشارات الفنية بتعديل الأسماء المكررة بالتنسيق مع السلطات المختصة.
5. يستمر العمل بنظام العنونة المطبق في كل إمارة، لحين استكمال مقتضيات التحول إلى قاعدة العنوان الوطني، وفقاً للمرسوم بقانون وهذا القرار والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

المادة (19)

المسرد الوطني للأسماء الجغرافية

1. يقوم المركز بالتنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية بحسب الأحوال لإنشاء المسرد الوطني للأسماء الجغرافية الوطنية وتحديثها وإدارتها وفقاً للمعايير والمواصفات الوطنية الصادرة في هذا الشأن.
2. دون الإخلال بحقوق الملكية الفكرية، على الجهات المعنية تزويد المركز بالأسماء الجغرافية الواقعة في نطاقها الجغرافي وأي تحديث يطرأ عليها.
3. يقوم المركز بتشغيل وتوفير خدمات المسرد الوطني للأسماء الجغرافية وإصدار الآليات والتعليمات الازمة لتنفيذها وتحديثه واستخدامه على مستوى الدولة، وعلى كافة الجهات الحكومية الاتحادية استخدامه في معاملاتها ووثائقها الرسمية، وفقاً للآليات والقرارات الصادرة من المركز في هذا الشأن.

المادة (20)

إنشاء وإصدار الخرائط الرسمية الوطنية

1. يُعد المركز المعايير والمواصفات الخاصة بإنتاج الخرائط الرسمية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
2. على الجهات المعنية تزويد المركز بالمعلومات المتعلقة بالخرائط الرسمية الوطنية وأي تحديث يطرأ عليها.
3. يقوم المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية، بإصدار الخرائط الرسمية الوطنية ونشرها، وتقديم الخدمات الإلكترونية المتعلقة بها.





المادة (21)

أمن المعلومات الجيومكانية

- على الجهات المعنية الالتزام بدليل أمن وتصنيف المعلومات الجيومكانية الصادر من المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- في حالة الأزمات والطوارئ، يتلزم أي شخص أو جهة بتزويذ المركز بالمعلومات الجيومكانية التي يطلبه.
- في حال نشوء أي تهديد على الأمن الوطني أو مصالح الدولة، أو وجود مخاطر جسيمة على الصحة أو السلامة العامة أو سلامة الممتلكات، المرتبطة بالمعلومات الجيومكانية أو أي تهديدات أخرى ذات علاقة بها، للمركز بالتنسيق مع الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إلزام المرخص أو المصح له بتنفيذ أنشطة معينة ذات صلة بطبيعة عمله داخل الدولة أو خارجها.
- تلزم الجهات المعنية المزودة للمعلومات الجيومكانية بتحديث بياناتها بشكل دوري وفقاً للمعايير الفنية المعتمدة، وبما يضمن دقة وشمولية المعلومات المقدمة للمركز.
- تلزم الجهات المعنية بجمع أو استخدام أو تبادل المعلومات الجيومكانية، بالتقيد بالضوابط والإجراءات المعتمدة، بما يضمن سرية البيانات وضمان عدم استخدامها أو نشرها دون موافقة السلطة المختصة.

المادة (22)

البنية التحتية والخدمات التقنية للمعلومات الجيومكانية

- يقوم المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية بإنشاء منصة وطنية للمعلومات الجيومكانية وخدمات الخرائط وإدارتها ووضع الآليات اللازمة لاستخدامها.
- تلزم الجهات الحكومية الاتحادية بالحصول على المعلومات الجيومكانية من خلال المنصة المذكورة في البند (1) من هذه المادة.
- يقوم المركز بإتاحة الوصول للمنصة الوطنية للمعلومات الجيومكانية وخدمات الخرائط للجهات المعنية وأي طرف مستفيد من خلال الربط الإلكتروني بين المنصة وتلك الأطراف وفق التشريعات السارية.

المادة (23)

مسؤولية الرقابة والتفتيش

للمؤتمر أو السلطة المختصة كلٌ في حدود اختصاصه، مسؤولية الرقابة والتفتيش على الأشخاص المرخص أو المصرح لهم، للتأكد من التزامهم بأحكام المرسوم بقانون وهذا القرار والقرارات الصادرة تنفيذاً له.





المادة (24)

التظلمات

- يجوز لمن صدر ضده قرار من القرارات الصادرة تنفيذًا لهذا القرار، التظلم منه أمام لجنة التظلمات التي تُشكل لهذا الغرض بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو رئيس السلطة المختصة بحسب الأحوال، وذلك خلال (30) ثلاثة يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، على أن يكون التظلم مسبباً ومرفقاً به كافة الوثائق والمستندات المؤيدة له.
- يتم البت في التظلم خلال (30) ثلاثة يوماً من تاريخ تقديمها، وتصدر اللجنة قرارها إما بقبول التظلم أو الرفض، ويُعد عدم الرد خلال المدة المذكورة رفضاً للتظلم.
- يكون القرار الصادر بشأن التظلم نهائياً.

المادة (25)

توفيق الأوضاع

- على كل من يمارس الأنشطة التي تتطلب الحصول على ترخيص قبل العمل بهذا القرار تسوية أوضاعه وفقاً لأحكام هذا القرار خلال مدة لا تزيد على (6) ستة أشهر من تاريخ العمل به.
- رئيس مجلس الإدارة تمديد مدة توفيق الأوضاع لمدة أو مدد أخرى مماثلة.

المادة (26)

القرارات التنفيذية

تصدر رئيس مجلس الإدارة بالتنسيق مع السلطات المختصة بحسب الأحوال، القرارات الالزامية لتنفيذ أحكام هذا القرار.

المادة (27)

الإلغاءات

يُلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار.





المادة (28)

نشر القرار والعمل به

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.



محمد بن راشد آل مكتوم
رئيس مجلس الوزراء

صدر عنا:

تاريخ: ١٧ / ربيع الآخر / ١٤٤٧ هـ
الموافق: ٩ / أكتوبر / 2025 م